المقال الخامس

ما الذي يحول التعبير إلى التغيير؟

عناوين الإصلاح:

- حكومة الاختصاصيين

- استقلال القضاء

- إجراء الانتخابات

- محاسبة المسئولين عن الفساد

- تطبيق قانون "من أين لك هذا؟"

- **ورقة المجلس التشريعي تصلح برنامجاً للإصلاح.**
- **رؤساء الأجهزة الأمنية يجب أن يخلوا ساحة العمل السياسي والإعلامي.**

تعددت وجهات نظر المتكلمين والكتاب الذين تناولوا موضوع الإصلاح تعددا واسعا يعبر عن الحيوية المأثورة عن العقل الفلسطيني والحماسة المعروفة عن ساحة العمل العام الفلسطينية. فلم تبق نقطة من عناصر الموضوع، كبيرة أو صغيرة، كلية أو تفصيلية، إلا أثارها الناس. وكان ذلك أجمل ما في هذه الظاهرة وأبْعَثَه على الرجاء. أما أبشعه وأدعاه إلى التشاؤم فهو ركوب بعض من يعرف الناس أنهم رموز النهب العام موجة الإصلاح وتصدرهم المطالبة بالإصلاح، وهكذا ردد أكثر من قائل واحد: "إذا كان كل هؤلاء مصلحين فمن المفسد يا ترى؟ أهو الشعب؟"

وبلغ اختلاف وجهات النظر حدا بدا كأنه التناقض أحيانا. فبينما قال معظم الناس إن الفرصة المتاحة للإصلاح يجب استغلالها فورا، قال آخرون: "الإصلاح يتعذر مع وجود الاحتلال، وقد تصبح له عواقب عكسية، وما علينا الآن إلا الصبر. لأن الحرية أولا وهي شرط للإصلاح". وبالتدقيق في هذا القول يتضح أنه لا يصل حد التناقض مع الرغبة الإجماعية وإنما يخالف في مسألة التوقيت فقط. أما أصحاب وجهة النظر النقيضة فلا يظهرون على الشاشة، فهم الذين يقولون لأنفسهم، أو بينهم وبين بطانتهم: "لا وجود لما يسمى الفساد عندنا. أما إذا وجد شيء منه فهو لا يعدو أن يكون واقعة منفردة هنا وأخرى هناك، فعلام هذه الضجة كلها؟ ".

وبينما قال البعض إن أي تغيير أو إصلاح يجب أن يرتكز على قاعدة مقاومة الاحتلال واستمرار الانتفاضة وإشراك القوى المختلفة في اتخاذ القرار وتصويب آلية اتخاذ القرار الوطني، وربطوا بين الإصلاح وبين هدف الاستقلال، رأى آخرون أن الجانب العملي للإصلاح، وهو إصلاح الإدارة والجهاز الحكومي لا يحتاج إلى فذلكة نظرية. فهو في ذاته - إذا تحقق - يوفر قوة ذاتية للمجتمع، تساعد على مواجهة الظروف غير المستحبة، و"تعيد تأهيل وضعنا الداخلي لمواجهة الاحتلال" حسب تعبير البعض. وهنا أيضا يتضح أن الاختلاف لا يصل حد تناقض الآراء.

أهم نواحي الإصلاح؟

وقال البعض إن مسألة التغيير "لا تخضع لنقاش داخلي بل لاشتراطات خارجية أمريكية - إسرائيلية. أي أن الإصلاح الذي نريده بالأصالة عن أنفسنا غير ممكن، ولهذا فالمهمة الأساسية لدينا الآن هي استكمال مشروع التحرر الوطني ". وأراد البعض بالإصلاح الانخراط في جسم نضالي واحد بقيادة واحدة ورأى آخرون أن لنا مصلحة في الإصلاح يجب أن تدفعنا للإقبال عليه غير هيابين ولا وجلين، على الرغم من حقيقة أن فتح الباب للحديث عن الإصلاح من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل لم يقصد منه إلا ما يدعونه محاربة الإرهاب.

ويمكن أن نلخص ـ دون ترتيب مقصود ـ أهم نواحي الإصلاح التي تحدث عنها أصحاب وجهات النظر الذين تطرقوا إلى التفصيليات فيما يلي:

(١) استقلال القضاء، وإلغاء المحاكم الاستثنائية والقضاء الموازي.

(٢) تغيير التشكيلة الوزارية، والاختصار في عدد التشكيلة الجديدة.

(٣) إجراء الانتخابات العامة للرئاسة، وللمجلس، ولهيئات الحكم المحلي وللنقابات ولهيئات المجتمع المدني على حد سواء.

(٤) الإقدام على حملة واسعة من النقد الذاتي.

(٥) اشتراط عدم جمع الوزير أو المسؤول بين أكثر من منصب

(٦) توحيد الأجهزة الأمنية التسعة.

(٧) محاسبة المسؤولين عن الفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ وتبديد أو اختلاس أو إساءة الائتمان.

(٨) تعزيز الديمقراطية والمحاسبة والشفافية في الأمور كافة.

(٩) ضبط القضايا المالية لدى السلطة ولدى المنظمات غير الحكومية.

(١٠) تطبيق قانون من أين لك هذا.

(١١) تنظيم الصحافة وإطلاق الحريات.

إصلاح غير موسمي؟!..

كذلك أورد البعض ملاحظات خاصة بكيفية البدء بالإصلاح فقيل إن المطلوب الآن هو "الاتفاق على آلية التغيير وليس على فحواه"، وأن نقطة البداية هي الانتخابات وناقش الناس الجهة التي يفترض أن تجري الإصلاحات المطلوبة فقال البعض إنها يجب أن تصدر عن الرئيس، وقيل إن الجهة ذات الاختصاص هي المجلس التشريعي، وذهب البعض إلى أن الإصلاح يحتاج إلى لجان متخصصة لإجراء تقييم للمرحلة السابقة ومن ثم اقتراح التغييرات المطلوبة. وحذر البعض من اعتماد تشكيل لجان لبحث الإصلاح لأن اللجان ليست إلا وسيلة لتمييع الأمور وإضاعة الوقت. وقال البعض إن الإصلاح يأتي ثمرة "لحوار شامل وندوات على مختلف الأصعدة يشارك فيها مثقفون ونقابات ومنظمات وكوادر سياسية مختلفة تمثل جميع التوجهات بحيث يتم التوصل إلى خطة متفق عليها تشمل الاستراتيجية العامة للإصلاح والأهداف المتوخاة، ما سيكفل الالتزام بالخطة من قبل الجميع".

ونبه البعض إلى أن التقييم والإصلاح يجب أن يكون مستمرا وليس موسميا، وأن يستفاد من مشورة أصحاب الكفاءات. ونبه آخرون إلى أن هناك قوانين في بعض البلدان تنظم هيئة مستقلة مختصة بمراقبة الإصلاح بعد وضعه موضع التنفيذ لتقرير ما إذا كان قد طبق أو لم يطبق.

وفي هذا كله ثراء وخصوبة في العقول التي انبرت للحديث عن هذا الموضوع الهام الذي يمس الحياة اليومية لكل فرد، كما يتعلق به مستقبل المجموع. وهذه الظاهرة الفلسطينية لون آخر من ألوان العطاء الذي يبادر إليه الفلسطينيون كلما دعاهم الواجب. فكم من تبرعات مالية، وكم من هبت ومظاهرات وانتفاضات، وكم من ضحايا وشهداء. إنه عطاء مبارك دون حدود.

ورقة المجلس التشريعي

ويلاحظ أن الورقة التي أصدرها المجلس التشريعي بعد اجتماعاته خلال الأسبوع الماضي اشتملت على معظم النقاط التي يتحدث عنها الناس. فقد تطرقت إلى ضرورة المصادقة على القانون الأساسي وبقية رزمة القوانين كما تطرقت إلى قضية الحريات وإجراء الانتخابات وتشكيلة مجلس الوزراء الجديد ورأت أن الحكومة الجديدة يجب أن تقدم مشروعها للإصلاح أمام المجلس التشريعي لنيل الثقة على أساسه. وتحدثت ورقة المجلس التشريعي بشيء من الإسهاب حول الإصلاح المالي وكان من النقاط البارزة التي أتت على ذكرها مسألة إخضاع جميع موارد جميع المؤسسات الحكومية المستقلة كهيئة التبغ والبترول وغيرها لإشراف وزارة المالية،. وتحدثت الورقة جيدا عن تنظيم مؤسسة الأمن وتوحيد الأجهزة، ولم تغفل عن النص على أن لا تتجاوز مدة ترؤس الجهاز الأمني مدة أربع سنوات وعلى منع الأجهزة الأمنية ومسئوليها من التدخل في العمل السياسي والإعلامي وكذا

التوقف عن العمل في أي مجال اقتصادي أو مالي. وتحدثت الورقة على نحو مقنع في نقاط تشمل المحافظين وتشمل ديوان الموظفين. وخصصت الورقة بابا خاصا للسلطة القضائية، ولم يفتها أن تشير من جملة ما أشارت إليه إلى توحيد النظام القضائي وإعادة تشكيله على صعيد الأراضي الفلسطينية.

مكافحة الاستعمار ومكافحة الذباب؟!...

لقد أشرنا من جانبنا في المقال السابق إلى أن رؤيتنا للإصلاح في المؤسسات المدنية التنفيذية قامت على أساس تغيير شامل، بمعنى تفكيك الجهاز التنفيذي كله وإعادة تركيبه على أسس الموضوعية والتخصص والكفاءة، وعزل القوى البشرية الزائدة عن الجسم الإداري، دون حرمان الناس من معاشاتها. فنحن نعلق أكبر أهمية على الجسم الإداري في مستوياته غير السياسية. أي المستويات التي تخدم الجمهور يوميا. وندرك أن للوزير دورا هاما في قيادة وزارته ولكن الوزير يتغير بينما الوظائف الأخرى تبقى ثابتة والموظفون الأصغر رتبة هم الذين يقابلون الناس يوميا. وتحضرني في هذا المقام قصة ذات مغزى أوردها المرحوم منيف الرزاز في كتابه "التجربة المرة ". فقد كان ذات مرة على رأس تنظيم حزبي كبير في بلد عربي، وقام بزيارة إلى منطقة ريفية اصطحبه خلالها محافظ المنطقة وموكب من المسؤولين ورجال الشرطة، فوقف الخطباء الذين كانوا في استقبالهم يخطبون عن الحرية وعن البطولة وعن الوحدة وعن مقاومة الاستعمار. وكانت أسراب من الذباب تملأ المكان وتقع على الوجوه. فما كان من الرزاز رحمه الله إلا أن رد على الخطباء بقوله:

نحن في الحزب نود أن نعفيكم هنا من مكافحة الاستعمار ومن نضال الوحدة العربية ونأمل منكم أن تركزوا جهودكم في هذه المرحلة عل مكافحة الذباب.

ومن رأينا أن ما ذهب إليه البعض من أن المسار السياسي تتولاه منظمة التحرير والمسار التفاوضي يتولاه مهنيون متخصصون تحت إشراف المسؤولين السياسيين هو رأي لم يجانب الصواب، وهو الأصح وطنيا وعمليا.

بقي أن نقول إن المطارحات الفكرية والقوانين والاشتراطات الدستورية والأوراق والبرامج السياسية تستطيع أن تحدد وتعقلن وتبين وتوضح وتصوغ وتعبر، وان الأطر الدستورية والوظيفية والأهلية تستطيع أن تمثل أنها اجتمعت وأقرت وأنها أصدرت قرارات وتوصيات. ولكنها لا تستطيع أن تغير، لأن التغيير يتعلق بالعقيدة وبالأخلاق وبالتربية قبل كل شيء. ونحن من الذين يعتقدون أن الإصلاح الجذري يجب أن يبدأ بالتربية الأسرية وفي المدارس، لاسيما الابتدائية.

وإذا كان من العقبات العديدة التي تعترض طريق الإصلاح صعوبة إجراء الانتخابات مثلا، أو صعوبة تفكيك الهيكل الإداري وإعادة تركيبه، أو صعوبة حشد القوى السياسية لدعم إصلاح لا يحقق لها منافع حزبية، فإن الأخطر من ذلك هو فساد السلوك وقلة الذمم وضعف الحصانة الخلقية والارتباط بالقوى الأجنبية. وعندما يتأمل المرء في حقائق المدمنين على اختلاس المال العام أو الذين استخدموا مراكزهم الوظيفية لتكوين الثروات الهائلة على حساب الناس، ويتأمل كيف حال الناس معهم فإن موجة من التشاؤم تغشى القلب. ولكن الرباط الذي نحن فيه ليس رباط الخنادق وحسب، بل أيضا رباط الثبات على الحق في السياسة وفي الاجتماع بقدر أوفى وأدق.

انتهى